عيسى بن أبان وابن الشاعاتي وغيرهما من الحنفية وابن الحاجب
ومن تبعه من المالكية لا يقبلون منه الا ما ارسله امام من
ايمة التابعين ثم رجحه القاضي ابو بكر الباقلاني مطلقا وهو مذهب في قبوله
اذا اعتضد بما ذكر وقال الصواب رجوعه مطلقا وهو من ايمة التابعين
والله اعلم قوله بل الصواب ان يقال لان الكثر رواياتهم
يعني لصحابة عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم اذ قد سمع جماعة
من الصحابة من بعض التابعين قلت وهو تعقب
صحيح لكن الذي يعضد الحنفية من رد المرسل بانه يلتزم
اصلهم من عدم قبول مراسيل الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقد
ذكر انه اذا ارسل انه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم احتمل
ان يكون سمعه منه او من صحابي اخر او من تابعي ثقة او من
تابعي ضعيف فكيف يجعل حجة والاحتمال قايم والاتصال عن
ذلك ان يقال قول الصحابي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
ظاهر في انه سمعه منه او من صحابي اخر فاحتمال ان يكون سمعه
من تابعي ضعيف نادر جدا لا يوثر في الظاهر بل حيث روى عن
من هذه سبيله وهو مجموع وقد تتبعت روايات الصحابة رضي الله
تعالى عنهم عن التابعين وليس فيها من رواية صحابي عن
تابعي ضعيف في الاحكام حتى يثبت فهذا يدل على ندورها جدا هم
عن من ضعف من التابعين والله اعلم قوله فان الجمهور
وان ذكروا مراسيل الصحابة رضي الله تعالى عنهم فانهم مختلفون
في الاحتجاج بها قلت في اطلاق هذا النفي عن الجمهور نظر
فان ابا الحسن بن القطان صاحب بيان الوهم والايهام وغيره
ترجم حادث من مراسيل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ليست لها

علة الا ذلك منها حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنه في صلوة جبريل
عليه الصلوة والسلام بالنبي صلى الله عليه وسلم وعن ذلك والله
تعالى اعلم قوله وبدعوى الاتفاق مردود بنقل الاستاذ
ابي اسحق رحمه الله تعالى قلت قد صرح غير واحد بان الاتفاق
كان حاصلا قبل الاستاذ فيحمل الاستاذ محمولا بذلك وفي ذلك نظر
وقد قدمنا قبل في الكلام على المرسل عن جماعة من ايمة الاصول
بما يقتضي موافقة الاستاذ وفيهم من هو قبله فلم ينفرد بذلك في
الجملة والله اعلم النوع العاشر المنقطع قوله وبيان ذلك
في امثلة المنقطع من رواية عبد الرزاق عن الثوري عن ابي اسحق
الحديث فيذكر الاسناد اذا تامله الحديثي ظنه متصلا الى اخره وهذه
امارة لجهلهما ان هذا المثال انما يصلح للحديث المدلس لان كل راو
من رواته قد يقال سمعه منه وسمع منه وانما طرا الانقطاع فيه
من قبل المدلسين والاولى في مثال المنقطع ان يذكر ما انقطع
فيه من عهد الى الناظر كذكر عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما او الثوري
عن ابراهيم النخعي ومثال ذلك الثاني قولهما ان الحديثي اذا راى
ظنه متصلا ويريد بقوله الحديثي المبتدي في طلب الحديث وقد ظن
بعضهما انه اراد به المحدث فقال كان ينبغي ان يقول غير الحديثي
لان المحدث اذا انقطع في اسناد فيه مدلس قد عنعنه لم يحمله
على الانقطاع من اجل التدليس فالليق حمل كلامه على ما تقدم
بقوله الحديثي المبتدي والله اعلم قوله ومنها ما حكاه
الخطيب عن بعض اهل العلم بالحديث ان المنقطع ما روى عن
التابعي او من دونه موقوفا عليه قلت قد يلزمهما لما ذكره ما
الحافظ ابو بكر احمد بن ابراهيم البرقي ذكر ذلك في جزء له لطيف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)